

القوات العسكرية العثمانية في ايلالت بغداد خلال حكم المماليك

م.م. نهلة شاكر سالم

كلية التربية الأساسية العزيرية – جامعة واسط

مستخلص البحث:

يتضمن موضوع البحث دراسة عن القوات العسكرية العثمانية في القرن الثامن عشر وأهم تشكيلاتها والتقسيمات الإدارية للقوات منذ بدء السيطرة العثمانية على بغداد عام 1534 حتى نهاية حكم المماليك في القرن الثامن عشر، وقد اعتمدت في اعداد البحث على المصادر المختصة بتاريخ الدولة العثمانية وتاريخ العراق الحديث. ولأن الدولة العثمانية قامت بتقسيم العراق عدة أيلات فمن المؤكد أن بغداد كانت اهمها بسبب موقعها المهم فعينت الولاة عليها وكانت من مسؤولياتهم الاشراف على الامن والنظام العسكري بأصنافه ولكن حين تولى المماليك الحكم على بغداد حدثت عدة تغيرات تم توضيحها في صفحات البحث بالتفصيل فيما يخص تشكيلات الجيش وصنوفه في القرن الثامن عشر.

الكلمات المفتاحية: التاريخ العثماني – المماليك – تشكيلات الجيش – ايلالة بغداد.

المقدمة:

خضع العراق لسيطرة الدولة العثمانية لمدة قاربت الأربعة قرون، وكان للحكم العثماني مميزات عدة، منها أن العراق كان دائماً ساحة للنزاع الصفوي- العثماني بين حين وآخر اتسمت الاوضاع داخل العراق بعدم الاستقرار التام، أو التقدم في أوضاع البلاد، وربما كان لرفض القبائل الخضوع لسلطة الدولة وعلاقتها السيئة مع بعض الولاة دوراً في ذلك. هذا ولم يكن العراق بالنسبة للدولة العثمانية إلا مصدراً آخر من مصادر المال التي تضاف الى خزينة العاصمة استانبول سواء كان ذلك عن طريق الاقطاع (التيمار) أو الضرائب، لأن الجيش جزءاً من هذه السلطة، وهو الأداة الأهم بالنسبة للعثمانيين والوجه الآخر لحكمهم، كان هذا البحث في صفحاته المختصرة قد ت أهم تشكيلات الجيش في بغداد وصنوفه في القرن الثامن عشر يتضمن البحث مقدمة ومباحث عدة، المبحث الاول: سيطرة العثمانيون على العراق، أما المبحث الثاني فناقش تأثير حكم المماليك على نمو القوات العسكرية في بغداد، اضافة لمبحث الثالث والمبحث الرابع اللذان تضمننا عرضاً لأهم القوات وصنوفها في بغداد مع توضيح لاهميتها وتأثيرها على الوضع الامني والسياسي في بغداد.

ومما تجدر الاشارة إليه، أن المصادر التي استخدمت في اعداد البحث أغلبها عن تاريخ الدولة العثمانية، وقد تضمنت بين طيات صفحاتها شيئاً عن الجيش العثماني وصنوفه، وكان من أكثر هذه المصادر أفادة في هذا البحث كتاب التشكيلات والازياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة 1825 لمؤلفه (محمود شكوت) ، وكذلك كتاب ملامح سياسة وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر من عن تأليف طارق نافع الحمداني.

المبحث الاول

سيطرة العثمانيون على العراق

تحولت الدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليمان الأول (1520-1566) الى قوة عالمية ، وذلك بفضل النجاحات المتتالية في الآفاق الواسعة التي تمتد من أوروبا الوسطى الى المحيط الهندي⁽¹⁾. لذلك كان أمراً طبيعياً بعد أن أخضع العثمانيون بلاد الشام ومصر أن يتطلعوا الى أخضاع العراق، فجمعوا بذلك المشرق العربي تحت سيطرتهم، ويحولون بذلك دون التوسع الصفوي في هذه المنطقة خاصة بعد انتصارهم على الصفويين في معركة جالديران 1514.

وقد دخل إبراهيم بغداد في 31 أيلول 1543 وبعد يومين دخلها السلطان سليمان القانوني وسط مظاهر الحفاوة الشعبية وقد حرص السلطان سليمان خلال الأشهر الأربعة التي قضاها في بغداد ، لراحة قواته ولتنظيم أحوال الولاية الجديدة لإرضاء عامة الشعب بطوائفه المختلفة على السواء ، وبعد ان عين حاكم ديار بكر العثماني والياً على بغداد، وأبقى سليمان القانوني حوالي ألفين من الجنود وغادرها في 12 نيسان 1553⁽²⁾. في هذه الأثناء كانت هناك أسباب تدعو الى التفاؤل في أن يبرهن الحكم الجديد في العالم العربي الذي دخل به العراق وبقية البلاد بقليل من الجهد في حوزة التوسع العثماني العظيم على كونه نعمة وبركة فقد مرت قرون على هذه البلاد كانت محرومة خلالها من نعم الحكم الامبراطوري لأن الحكومات المحلية كانت جائرة في وقت قوتها ، لذلك كانت الناس قد رحبوا بالسلطات منقذاً ومحراً⁽³⁾. من الجدير بالذكر أن ولاية بغداد كانت من أهم الولايات العراقية ، وكان واليها يحصل على ساليانه سنوية، وبينما كان باشا بغداد من المرتبة الأولى ، كان الولاة الآخرين في الموصل وشهرزور من الرتبة الثانية، وهذا التمايز نتيجة لما تتمتع به بغداد من مكانة عظيمة وشهرة بين مدن العالم الاسلامي كعاصمة للخلافة حتى عام 1258 ، ولأنها كانت أكبر مركز اقتصادي وثقافي في العراق بالرغم مما حل بها من النكبات منذ الغزو المغولي، ولطالما تحملت بغداد أثناء الحكم العثماني مسؤولية الدفاع عن إيالة شهرزور ضد التهديدات الفارسية المتتالية ، كما أن بغداد أصبحت مشرفة على الولايات العراقية باستثناء الموصل ، وحتى إيالة الموصل أخذت هي الأخرى تفقد أجزاء كثيرة منها لتصبح من بعد تحت إشراف بغداد⁽⁴⁾. هذا وقد وضع الباب العالي نظام حكم أليات العراق على غرار النظام الذي كان متبعاً في بقية الامبراطورية العثمانية ، فكان الوالي على رأس الجهاز الاداري، ومعظم هؤلاء الولاة حتى عام 1723 كانوا من حاشية السلطان، وكان على الوالي أن يدير أمور ولايته، وأن يرسل الأموال المقررة عليها سنوياً الى الباب العالي، وأن يختار الموظفين على رأسهم (الكتخدا) نائب الوالي الذي كان بيده الادارة التنفيذية في الولاية ، ومسؤولاً عن الأمن وأصبح مركزه ذا أهمية كبيرة في القرن الثامن عشر⁽⁵⁾. يمكننا القول أن تقسيم العراق الى أليات متعددة والاعتراف بالعصبيات الحاكمة، كان خطة لها عيوبها ، فقد كان التقسيم يقوم على أساس جغرافي، كما كان نتيجة لعوامل سياسية فقد كانت الموصل على الحافة الجنوبية لجبال كردستان ، لذلك كان إنشاء إمارة شهرزور من العوامل التي تجعل السلطة العثمانية أكثر قدرة على مراقبة الحدود الفارسية – العراقية في تلك المنطقة المضطربة⁽⁶⁾. كما أن البصرة كان لها وضعها الذي كان يختلف كل الاختلاف عن الأليات الأخرى، فمشكلاتها البحرية والعشائرية ، واتصالها بالصراع الأوروبي والاستعماري في الخليج العربي، لذلك كانت جديرة بأن تصبح وحدة إدارية واحدة مستقلة عن بغداد⁽⁷⁾. ومن العوامل الرئيسية التي أدت الى تقسيم العراق الى أليات هو أن السلطان قدر خطورة تجميع العراق كله تحت يد واحد تكون ثورته قوية إذا ما ناهض السلطان ، وقد كان تمرد الباشوات أمراً معهوداً في الدولة العثمانية، وكانت سياسة عدم الثقة هي التي تسيطر على أعمال الباب العالي، ولم يكن الباشا قادراً على أن يسيطر على العراق كله دفعة واحدة نظراً لامتداد العراق، امتداداً كبيراً ، ولأنه ضم بينات مختلفة⁽⁸⁾. من الجدير بالذكر أن الذين يطبقون النظام الاداري في العراق

كانت تعوزهم الثقافة والمقدرة على ادرارة دفة الحكم، لذلك كانوا يلجأون أحياناً الى القوة لحسم القضايا التي يعجزون عن حلها ، وكان للطبيعة البدوية السيطرة على معظم العراقيين وتحكم العصبية القبلية ، فمن الاسباب التي جعلت من الصعوبة أرغام السكان على ما لم يتعودوه وأخضاعهم للنظام الذي يريد الولاية تطبيقه ،ولذلك كانت الثورات العشائرية في تجدد مستمر ، ولذلك كان الكثير من الولاية يتهربون من المجيء الى العراق⁽⁹⁾ .

المبحث الثاني

حكم المماليك في بغداد وأثره على نمو القوات العسكرية

منذ بداية القرن الثامن عشر تولى حكم بغداد الوالي (حسن باشا) (1704-1723) الذي قام بإنشاء تشكيلة عسكرية محلياً من الخيالة عرف بـ (اللوند) ، وكان الولاية في الدولة العثمانية يستعملون مثل هذه الجماعات المحلية في الحروب الى جانب فرق المشاة من الانكشارية وأن مسيرة الأحداث في تلك المدة من تاريخ العراق تعطينا مؤشرات قوية تؤكد أن قرار (حسن باشا) بإنشاء ذلك التشكيل العسكري المحلي، جاء ضمن سياسة مدروسة وخطوة مكتملة لقرار تأسيس جيشاً من المماليك الكرج تلك السياسة التي قامت على بناء قوات عسكرية تابعة له وغريبة عن المجتمع العثماني للحكم في بغداد ، ولم يتعين حسن باشا بالعناصر العربية لأنه كان يخطط لأبعاد عرب العراق عن القوات المسلحة، وأحاطة نفسه بقوات عسكرية خاصة به، ترتبط مصالحها بشخصية وليس بحكومة السلطات⁽¹⁰⁾ . كما أن العراق كان آنذاك في حالة سيئة من الفوضى والاضطراب داخلاً وخارجاً والتي دامت سنوات عدة⁽¹¹⁾ . وهذا أدى الى سيطرة حسن باشا على الأوضاع فيما بعد .

ومما لا شك فيه أن مجيء حسن باشا الى باشوية بغداد عام 1704 قد مهد للمماليك تولى الحكم من بعده، لاسيما بعد جلبه لهم وأعدادهم للوظائف الادارية والعسكرية ليؤسسوا حكمهم في العراق من بعده ،وقد وجد هذا الوالي نفسه أمام مشاكل كثيرة منها تفكك القوات الانكشارية وتحلل من المسؤولية ،وتحولها لاداة للفوضى ، بالإضافة الى المشاكل العشائرية والقبلية، التي تميز بها المجتمع العراقي⁽¹²⁾ ، ولغرض الأمن والنظام بدأ حسن باشا بشراء المماليك من أسواق جورجيا ،وقد تم تأسيس دائرة خاصة في بغداد عرفت بأسم (أيج دائرة سي) أي الدائرة الداخلية، مهمتها الاشراف على شراء المماليك وتدريبهم⁽¹³⁾ . وفي الواقع لقد بذل هؤلاء المماليك جهودهم في بغداد ،وأصبحوا بعد وفاة حسن باشا قوة لا يستهان بها، وأزدادت هذه القوة تماسكاً في عهد ابنه أحمد باشا (1723-1747) الذي سار على نهج أبيه في جلبهم ، وبعد وفاة أحمد باشا عام 1747 بدأت ثورات العشائر، ورافقتها تمردات للانكشارية مما دفع الحكومة العثمانية لتعيين سليمان باشا والياً على بغداد ، وهو أول مملوك يتولى الباشوية⁽¹⁴⁾ . لقد أظهر سليمان باشا همة عالية في الادارة والحكم، حيث استخدم القوة لضرب العشائر الثائرة ضد السلطات، وتمكن من ترسيخ سيطرة المماليك على الحكم في العراق، ولما ساعده على ذلك أن الأهالي كانوا يرون أن المماليك أقرب لهم من الأتراك ، حيث أنهم كانوا يعيشون بينهم ولم يكونوا كالولاية الأتراك غرباء عن أهل البلاد⁽¹⁵⁾ . كما أن سليمان باشا وبعد ان استقر في منصبه والياً على بغداد مدة اثنتي عشر عاماً، كان منذ أول يوم توليه لهذا المنصب معروفاً لدى المجتمع، ومهيب الجانب ، لذلك لم تحدث الفتن أيام حكومته إلا قليلاً . وقد عرف بـ (أبو ليلة) لتخفيه في الليل وخروجه ، ولم يتهاون مع أي تعد قبلي كان يحدث وكان الحكم العثماني في العراق في عهده أحسن ما كان عليه في التدبير والأطلاع على الأمور ،والتنفيذ الحازم، وقد أورد في عهده استخدام الكرخ المعتقين في الوظائف المهمة⁽¹⁶⁾ .

المبحث الثالث

الانكشارية

الانكشارية : كلمة محرفة من قولهم (بني تشري) بمعنى النوع الجديد أو (النظام الجديد) (17) ، وهم جيش قوي على درجة عالية من التنظيم من المشاة، ويقصد بهم مجموعة من الجنود الذين دربوا عن طريق التجنيد الدوري للفتيان من القوة المسيحية التي اعتنقت الاسلام في البلقان(18) ، وتعتبر فرق الانكشارية من أهم أقسام جيش العبيد، وصاروا فيما بعد أقوى فرق الجيش العثماني نظراً للعناية الفائقة بهم وتدريبهم وتكوينهم البدني والذهني المتميز، فقد أثبتوا أنهم من خيرة المقاتلين في الدولة العثمانية لتنظيمهم ومهارتهم في أستعمال السلاح، فكانوا يشكلون قوة مشاة منتقاة حسنة التدريب، وقد ذهب الانكشاريون أنفسهم للجهاد وكانوا يعيشون في الثكنات ويضحون بأنفسهم في سبيل الله والسلطان(19) . هذا وقد ترأس الانكشارية في استانبول (أغا الانكشارية) وكان مسؤولاً عن تعيين أغا الحامية الانكشارية في مركز كل ولاية، وكانت هذه الحامية تقيم عادة في القلعة ويعهد إليها بحراسة أسوار المدينة، وأبوابها وحراسة الحصون والبوابات في الولايات والقيام بأعمال الشرطة(20) ، وكانت الانكشارية أول جيش مدرب منظم ودائم، وعلى عاتق هذه المؤسسة قامت الفتوحات العثمانية وبخاصة في أوروبا(21) . كانت القوات الانكشارية المرسلة من الاستانة أو الموجودة في قلاع عواصم العراق تحت قيادة أغوات تابعين للسلطان ، وفي أوقات السلم كانت الفرق الانكشارية في بغداد تقوم بأعمال الشرطة في المدينة وجمع الضرائب ، وفي الوقت نفسه كان لهم الحق في تشكيل فرق محلية ذات مراتب منتظمة(22) . هذا وكان الباب العالي قد شحن مدن العراق الكبرى بالجنود الانكشارية ، كما وزع قطعات عسكرية في ولاية الموصل بصفة خاصة، وكانت ترد أحياناً من الاستانة فرق أنكشارية جديدة لتحل محل القوات القديمة، وكلما توترت العلاقات مع بلاد فارس أرسلت القوات الامبراطورية الى العراق، وكان الوالي يعتمد في السنوات الاولى من الحكم العثماني على القوات الانكشارية والاقطاعية، إلا أنه بسبب التمردات العديدة التي قامت بها هذه القوات لجأ الولاة الى تكوين قوات محلية تكون تحت أوامرهم عند الحاجة(23) . أصبحت الانكشارية مع مرور الوقت مركز قوة خطيرة في الدولة العثمانية فقد ازداد نفوذهم، وشعروا بأهميتهم لمقدرتهم الخاصة على القتال ، ومن ثم بدأوا يتدخلون في الشأن السياسي للدولة، بالإضافة الى دورهم العسكري، فوصل الأمر الى تدخلهم في عزل وتنصيب السلاطين، والصدور العظام ، بل ويقاثلون بعضهم ، ففي عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730) ثار الانكشارية عليه لسياسته السلمية مع الدولة الصفوية، كما أنهم تطاولوا على السلطان أحمد الثالث، فأعلنوا عزلة عن منصبه وتوليه أخيه السلطان محمود الأول (1730-1754) الذي كانت سلطته بالأسم فقط وربما تعود قوتهم لأسباب عدة منها ، كفائتهم القتالية ، وشجاعتهم المتميزة وكثرتهم العددية، واستبسالهم في المعارك ، فكانوا قوة لا يستهان بها(24) .

إلا أن أوضاع الانكشارية داخل بغداد سرعان ما تغيرت ، فمع مطلع القرن الثامن عشر اختار حسن باشا استخدام قوة من المرتزقة بعد أن أصبح الانكشاريون أشبه ما يكون بطبقة مدنية تكره الرقابة النظامية ، والتدريب العسكري الصارم(25) ، فقد دب الانحلال في الانكشارية ، إ تخلى السلاطين العثمانيون عن جمع الصبية المسيحيون وضمهم للانكشارية، وزاد اعتماد السلاطين على الجند الموظفة، بسبب كثرة فتن الانكشارية، وغض المسؤولين العثمانيين الطرف عن نزول الانكشاريون الى ميدان الأعمال المدنية واختلاطهم بالسكان وتزوجهم، ومغادرتهم الثكنات ، مما أدى الى أن تضم قوائم الانكشارية من لا يعرف شيئاً عن السلاح(26) . يمكننا القول أن الدولة العثمانية كانت مقصرة في مسألة دمج الانكشارية بشكل صحيح في البلاد التي يتواجدون فيها، بالإضافة الى أن هؤلاء الجنود لم تكن بينهم في الحقيقة روابط تمكنهم من ذلك كالأسرة والوطن، مما أدى الى عدم شعورهم بالانتماء، وبالتالي محاولاتهم الدائمة للسيطرة والتحكم بالأوضاع.

ولعل للدولة العثمانية عذرها في هذا التقصير والاهمال وعدم معالجتها للأمور والأوضاع معالجة ضرورية، وذلك بتعديل الواهنة غير أنها لم تفعل شيئاً آنذاك بسبب انشغالها بالحروب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع الدول الأوروبية وغيرها⁽²⁷⁾. على الرغم من ضعف الدولة العثمانية، وتدهور أوضاعها الداخلية والخارجية خلال القرن الثامن عشر، شهدت بداية للمحاولات الإصلاحية التي قادها السلاطين ووزرائهم، فوجد أن تولي السلطان محمود الأول الحكم (1730- 1758)، وبعد أن هدأت الأحوال بسبب اضطرابات الانكشارية بتحسين أوضاع الجيش العثماني، قرر استقدام مشاور أوربي للشؤون العسكرية أسمه الكونت (دي بونيفال) وعهد إليه انشاء فرقة المدفعية، وادخال أنظمة جديدة للخدمة العسكرية على أسس فرنسية ونمساوية، وقد اقترح (دي بونيفال) توزيع الفرق الانكشارية الى وحدات صغيرة يقودها ضابط شاب، إلا أن الانكشاريين عارضوا تنفيذ ذلك وأوقفوه⁽²⁸⁾. ذلك وبعد تولي السلطان سليم الثالث الحكم (1789-1807) شرع في تنظيم الجيوش على النظام الجديد ولم ينظر الانكشاريون لهذه الإصلاحات العسكرية بعين الارتياح لخوفهم من أن تكون مقدمة لالغاءهم، مما أدى الى حصول الاضطرابات داخل الدولة العثمانية، وقد تميزت الانكشارية في هذه المدة بالثورات ضد من يعترض مصالحهم وخاصة المادية⁽²⁹⁾.

المبحث الرابع

تشكيلات الجيش العثماني في بغداد:

شغل الجيش مكانة بالغة الأهمية في حياة الدولة العثمانية، فهم أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت للحكومة العثمانية جيش قبل كل شيء، وكان كبار موظفي الدولة هم في الوقت نفسه قادة الجيش، ومن هنا جاء القول الشائع بأن الدولة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعملة واحدة⁽³⁰⁾. من هذا المنطلق تميز الحكم العثماني بأنه حكماً عسكرياً، فقد تفرع من الجيش العثماني أداة الحكم في الولايات، ففي بعض المناطق ومنها العراق خضع لنظام الوحدات الاقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضاً لزراعتها والاستقرار فيها، تسمى زعامة أو التيمار، وهؤلاء بدورهم يوزعون ما لديهم من أراضي زراعية على اتباعهم نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان وقد رحب سلاطين الدولة العثمانية بهذا النظام الاقطاعي، لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض وضمنوا من جهة أخرى الحصول في أوقات الحرب على قوات إضافية دون تكاليف تذكر، فصاحب الاقطاع كان يأتي للحرب ومعه سلاحه وجواده، وهذا يفسر لماذا طبق نظام الاقطاع على الفرسان في الجيش العثماني دون المشاة⁽³¹⁾. هذا وكان الهدف الاساسي من نظام التيمار، توفير قوات عسكرية لجيش السلطان، وكان الجندي من ضمن هذه القوات يسمى (سباهي) أي الفارس، وكان السباهية يجتمعون بزعماء الصوباتشي تحت راية السنجق⁽³²⁾. أما بالنسبة لتشكيلات الجيش العثماني في العراق، فهي لا تختلف عن أصل الدولة من ترتيبات، إلا أن الوالي هو المسيطر وأن أمير الجيش التابع له هو (أغا البنكجارية) ويستخدم الجيش الاهلي ايضاً، وهو المعروف بجيش الولاية، وحياناً يتولى الوالي قيادة الجيش بنفسه في القضايا المهمة، وينيب عنه (قائم مقام الوالي) يتولى أعماله مدة غيابه، وقد عرف الجيش العثماني من سلجوقي واتبكي ومغولي وتركمانى بمكانته في القوة والشجاعة والفتح⁽³³⁾. مع حلول القرن الثامن عشر ظهر في العراق وضعاً عسكرياً غير مستقر، كان من شأنه أن يؤدي بالعراق للتعرض الى أي خطر خارجي، كما من شأنه أن يعيق أي محاولات لبسط الأمن والاستقرار في الداخل، ولما كانت القبيلة العراقية تشكل القوة العسكرية الفعالة الوحيدة خارج نطاق السلطة الرسمية، فقد اضطرت الولاة الى زيادة اعتمادهم على امكاناتها العسكرية في أعمالهم المختلفة⁽³⁴⁾. كما شهد العراق أبان القرن الثامن عشر ظهور تشكيلات عسكرية قوية، أخذت تحتل تدريجياً محل التشكيلات التقليدية القديمة وكان لازدياد أهمية ولاية بغداد السياسية والاجتماعية واستعادتها لثقلها الحضاري منذ أوائل القرن الثامن عشر سبباً في بروز ظاهرة مهمة جديدة هي

توحيد بعض التشكيلات والتنسيق بين البعض الآخر لتغدو وكأنها جيش عراقي واحد بلغ من قوتها وبأسه الى حد شجع السلطة المحلية القائمة آنذاك على منازلة جيش الدولة العثمانية نفسه⁽³⁵⁾. كان من ابرز المحاولات لاقامة جيش حديث، ما شهدته بغداد في مطلع القرن الثامن عشر، حين قام والي بغداد (حسين باشا) بإعداد تشكيلات جديدة حذا فيها حذو الانظمة العثمانية الخاصة بتنشئة الجند والقوات والموظفين، وقد عمد الى انشاء مدارس عسكرية في بغداد وضم اليهم عدد من ابناء المماليك ، كما فتح هذه المدارس العسكرية أمام ابناء الأسر العراقية التي أدخلت أبناءها المدارس العسكرية الاولى في العراق، ويلحق المتخرجون بعد إنهائهم دراستهم وتدريبهم بصفوف الـ (أيج أغاسي) أي الضباط العالمين تحت أمرة (السراي) مباشرة ، حيث يتولى قيادتهم في حالات السلم (الخرندار) ، أي الضباط الموكل بحسابات السراي فيما يتولى هذه المهمة أثناء الحروب (السلحدار) أي حمل السيف وهو ضابط برتبة كبيرة⁽³⁶⁾. وما زاد من قدرات قوات الجيش في بغداد هو رفرها المستمر من قبل الولاة بالعديد من الأفواج التي عمادها المتطوعون من السكان معظمها من الفرسان حملة البنادق والأسلحة النارية الخفيفة⁽³⁷⁾. مما تجدر الإشارة إليه أن للجيش داخل بغداد بالإضافة الى مهامه مهام ادارية قام بها كثيراً، فمنها مهمة جمع الضرائب التي كانت لا تتم في كثير من المناطق إلا به، ومهمة نشر الأمن والاستقرار في ربوع أيلة بغداد التي كانت لا تقوم إلا بالتلويح بقوته وبعملياته الميدانية، في كثير من الأحيان ، وذلك لكي تتمكن عجلة الادارة الحكومية المدنية من السير والاستمرار دون توقف في أيلة من أيلات الدولة العثمانية عدت من أصعب الأيلات على الحكم والادارة⁽³⁸⁾ لقد كان في العراق بعض أنواع القوات الخاصة منها (اللاوند) الذين قدموا خدماتهم مقابل المال، فاستخدمها الولاة وشكلوا منها مجموعات خاصة يعتمدون عليها ،ولجأ (اللاوند) في كثير من الأحيان الى أعمال السلب والنهب، لذلك أصدرت الدولة العثمانية عدة قوانين لالغاء استخدامهم ، وقد أقرن أسمهم في العراق بالأكراد وذلك لانحدارهم من قبيلة (اللاوند) إحدى القبائل الكردية التي تسكن في جنوب الموصل، وكان لك (اللاوند) نظامهم الخاص فقد كانوا مقسمين الى أقسام يعرف كل منها بأسم (بيرق) ، وكانت هذه القوة في بغداد مؤلفة من مائة بيرق لكل بيرق خمسة وعشرون رجلاً، ولهم رئيس يعرف بـ (رئيس اللاوند) وبلغ عددهم في بغداد في القرن الثامن عشر بحدود (15000) فرد وذلك في عام 1765، كما كان لهم وجود في الموصل والبصرة والديوانية، ولم تكن مهمة اللاوند مقتصرة على مساعدة قوات والي النظامية بل أنهم كانوا يجندون لمساعدة الدولة العثمانية نفسها، وهذا يكشف مدى مساهمة العراقيين في الحروب الدولة العثمانية⁽³⁹⁾. إضافة لذلك كانت هناك من القوات الخاصة أيضاً الدلي (الفرسان الفدائيون) وكلمة دلي هي كلمة تركية Deli وتسمية المصادر العراقية المحلية باللاتية، وتعني الفدائي أو المخاطر وأطلق عليهم هذه التسمية لشجاعتهم واندفاعهم في القتال ،وعرف قائدهم بـ (دلي باشا) وكان بإمكان كل وال في العادة أن يستخدم من 100-150 دلي⁽⁴⁰⁾. هذا بالإضافة الى (السكبان) المتطوعون المشاة، وهم من أهل المتطوعين الذين تركوا قواهم وأرضهم وعرضوا خدماتهم للولاة وكان الهدف من حشدهم هو مساعدة جيش الدولة النظامي ،واختلفوا عن غيرهم بأنهم كانوا يدعون للخدمة في وقت الحاجة فقط⁽⁴¹⁾. ومن بين القوات الخاصة لدى الولاة أيضاً (التفكجية) حملة البنادق ،وتعني الجندي المسلح بالبندقية ، فمنذ منتصف القرن السادس عشر زود الجيش العثماني في العراق بالبندق ، وما أن حل القرن الثامن عشر حتى أصبح حملة البنادق يشكلون صنفاً شجعدهم من مشاة القوات الخاصة، ولم تكن تنظيمات هؤلاء (التفكجية) تختلف كثيراً عن بقية أصناف القوات الخاصة، حيث كانوا مقسمين الى بيادق يضم كل منها خمسة عشر جندياً ، وكل بيدق تحت أمرة ضابط يعرف بـ (تفكجي باشي) وقد ازدادت أهمية هذا الصنف طيلة الحكم المملوكي في العراق (1704-1831) بحيث أن (التفكجي باشي) كان يسير الى جانب الباشا في الاحتفالات الرسمية، وكان عددهم مائتي جندي آنذاك⁽⁴²⁾.

وكان صنف من (التفنجية) يسمون (المتطوعة) مدفعية ورئيسهم (أنى المدفعية) ومنهم (اللغمجية) أصحاب الالغام، ومنهم المسلحون ويسمون قديماً (الجرخجية) ويكونون في صحبة الجيش لتسوية الطرق والمعابر وتعميرها، كما أنه ليكن هناك فريقاً بين الشرطة وأعمال الجيش⁽⁴³⁾.

وفيما يتعلق بتشكيلات الجيش العثماني بشكل عام، كان من ضمنها (قبوقولي) أو (القابي قولاري) وهو أحد أصناف العساكر العثمانية، الذي كان في البدء يمنح معاشات وتعينات (أطعام) ويقيم في ثكنة عسكرية خاصة به في استنبول، وتتألف من المشاة والفرسان الخيالة، وكذلك أوجاق الأنكشارية (ياياكلر) بكوات المشاة (بلوكيلر) بكوات القطعات و (سكبان لر) أصحاب الكلاب⁽⁴⁴⁾.

هذا بالإضافة الى (ه جي أوجاغي) وصنف من المشاة أوكلت إليه مهمة تعمير وحماية القلاع، وكان قسم منهم يشارك في زمن الحرب، في حين بقى القسم الآخر للمحافظة على القلاع والمواقع العسكرية حتى عودة القطاعات المقاتلة من ميادين القتال⁽⁴⁵⁾. أما ما يعرف بـ (نارية خدماتني أيفا ايدين) وتسميتهم الأخرى (طوجي أو جاغي) فكانت مهمتهم تأمين الخدمات النارية أي الذخيرة والسلاح، والقسم الآخر منهم يقوم بتأمين المدافع، وكان قسم الذخيرة المدفعية الذي يهتم بقصف المدافع والقلاع يسمى بـ (خمبرجي جيلر) ، ومن يقدم الخدمات للمدفعية يعرف بـ (أرابه جي أوجاغي) ، بالإضافة الى صنف من أصناف الانكشارية كان يتبع أوجاق القابي قول ، هو (سقا أو جاغي) ومهمته تأمين المياه للجيش⁽⁴⁶⁾. كما كانت هناك قوات الحدود التي تسمى (سرحد قولي) وقد عرفوا أيضاً بقوات (الاقنجي) أو الفدائيين ، وكانوا من الفرسان سريعى الحركة، يكفون بمناوشة ومشاغلة العدو، وإيقاع الخسائر في صفوف قواته ريثما تستعد قوات الدولة العثمانية لمجابهته ويتألفون من ثلاثة أقسام (دلي) دليل ، وكوكلي(الصدر) و(سبلي) الامداد، وكانت المفزة الواحدة منهم تتكون من ستين شخص ، وقد استخدم هؤلاء من قبل الباشاوات والباكوات للمحافظة على الأمن والنظام داخل الولاية أو السجق⁽⁴⁷⁾. ما الخيالة المحليين المكلفين بتحصيل العشر أثناء الحرب من التيمار فيسمون بـ (طوبراقلئ سواربي) وكذلك المناء، لأنهم كانوا يحصلون الأموال للسلطان من أقطاعات التيمار في الحرب⁽⁴⁸⁾. وفيما يتعلق بصناعة الأسلحة، كان هناك دار صناعة الأسلحة في الدولة العثمانية ويسمى بـ (جبة خانة) ، والجبة كلمة تركية تعني الدرع، و (الجبة جي) هو صانع الأسلحة والذخيرة والمعني بحفظها وأصلحها ، وقد عرفت المدافع في الدولة العثمانية وكانت تصنع داخل أراضي السلطنة، ويطلق على المدفع أسم (طوب) ⁽⁴⁹⁾، وقد تسلح الجيش العثماني على مدى خمسة قرون بأسلحة مختلفة، وقامت الدولة العثمانية بإدخال الأسلحة النارية للجيش العثماني عقب استخدامها في أوروبا، ولهذا تعتبر الدولة العثمانية من أول الدول في الشرق التي استخدمت الأسلحة النارية⁽⁵⁰⁾. مما لا شك فيه أن الضعف والتراجع الذي قد تشهده الدول القوية المترامية الاطراف قد تتخلله محاولات للإصلاح من قبل بعض الحكام، وهكذا الأمر بالنسبة للدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، ففيما يتعلق بالجيش كان السلطان مصطفى الثالث (1757-1774) قد استخدم مستشاراً عسكرياً من فرنسا هو البارون (دي توت) لتدريب فرقتي المدفعية والمهندسين ، عينة السلطان مستشاراً للإصلاح العسكري، وكلفه بإنشاء فرقة مدفعية وكان من أعماله الهامة إنشاؤه عام 1774 فرقة جديدة للمدفعية تضم (250) جندي وضابط، وقام بتدريب الفرقة على أساليب استعمال المدفعية الحديثة، كما بنى مصنعاً لهذه المدافع⁽⁵¹⁾. على الغرار نفسه قام السلطان عبدالحميد الأول (1774-1789) خلال ارتقائه للعرش في ظروف صعبة، وبعد إدراكه لأهمية الإصلاحات ، والذي يعتبر المبادر الحقيقي لسياسة جديدة مدفوعة بتصور واقعي للإمبراطورية ، وبدأ عبدالحميد الاول بتكريس جهوده لإنشاء مدفعية وبحرية حديديتين بالكامل وايضاً استعان بالخبراء من أوروبا ، فقام الاسكتلندي (كاميل) والفرنسي (أوبير) بتكوين مدفعية جديدة سريعة الطلقات ذات عدد أقل من الجنود إلا أنهم أحسن تدريباً وأحسن تنظيمياً ومزودين بمدافع أحضرت من فرنسا⁽⁵²⁾.

الخاتمة

قامت الدولة العثمانية بتقسيم العراق الى أيلات عدة، يرأس كل أيلة والّ هو المسؤول عن أدارتها، إلا أن لهذا التقسيم عيوبه فقد اختلفت درجة تحكم وسيطرة العثمانيين من أيلة فكان الوضع في أيلة الموصل مختلفاً عن أيلة البصرة، كذلك عن أيلة بغداد. وفي الواقع فإن الدولة العثمانية هي دولة حرب دائمة لذلك شكل الجيش أهم ركائزها فأصبح الوجه الآخر لهذه الدولة ولأن العراق تابعاً لها كانت صنوف وتشكيلات الجيش لا تختلف عما موجود في الدولة العثمانية.

وهذا تضمن البحث عدة مباحث الاول بعنوان سيطرة العثمانيون على العراق والثاني حكم المماليك لبغداد، ثم المبحث الثالث الذي تحدث بالتفصيل عن الانكشارية، واخيراً المبحث الرابع الذي استعرض باختصار أهم تشكيلات الجيش العثماني في العراق. وعلى الرغم من ظهور بوادر الضعف والتراجع في الدولة العثمانية إلا أنه في بداية القرن الثامن عشر في العراق كانت هناك إحدى المحاولات لسيطرة السيطرة وتحسين الأوضاع داخل بغداد فالوالي حسن باشا (1704-1723) عمل على تطوير أوضاع الجيش، وإنشاء تشكيلات عسكرية محلية أيضاً، وقد تمكن من فسخ المجال أيضاً للمماليك حتى تمكنوا بعد ذلك من السيطرة على مقاليد الحكم في بغداد. أما أهم القوات العسكرية داخل بغداد ومنذ بداية الحكم العثماني للعراق فهي (الأنكشارية)، هذه القوة التي استخدمتها الدولة العثمانية كأداة مهمة وفاعلة لاحتلال العديد من الدول في أوروبا وآسيا، وقد تمتعوا بالكثير من المزايا التي مكنتهم بعد ذلك من شغل مكانة مهمة وصلت في بعض الأحيان الى حد التدخل في عزل أو تنصيب السلطان. هذا بالإضافة الى وجود أصناف أخرى من الجيش العثماني داخل بغداد كـ (السباهية) الفرسان، و (السلحدار) حملة السيف، و (سرح قولي) الفدائيون وغيرها من التشكيلات العسكرية التي لا تختلف كثيراً عما موجود في الدولة العثمانية الأ من حيث العدد والقوة والتنظيم.

كما تم تشكيل بعض القوات العسكرية المحلية داخل أيلة بغداد واليالات الأخرى كـ (اللاوند) و(السكبان) المتطوعون المشاة، والتي بلغت من القوة بحيث أن الدولة العثمانية كانت تستدعي (اللاوند) للمشاركة في بعض حروبها. وفي الواقع كانت هناك عوامل عدة ساهمت في أضعاف أو تقوية القوات العسكرية العثمانية داخل بغداد، منها تأثيرها بالأوضاع داخل الدولة العثمانية، بالإضافة الى قوة أو ضعف الوالي، والنزاع الدائم بين القبائل التي كانت ترفض في أغلب الأحيان الخضوع لسلطة الدولة خاصة وأن المجتمع العراقي يتميز بكونه قبلياً، كما كان لاختلاف الأوضاع الداخلية من أيلة الى أخرى دوراً في اختلاف سيطرة وتحكم العثمانيين فيها وبالتالي في اختلاف حجم وقوة القوات العسكرية الموجودة فيها.

الهوامش

- (1) خليل أيناالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة: محمد م. الأرنؤوط، دار المداد الاسلامي، بيروت، 2022، ص89.
- (2) زين العابدين بن شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص169.
- (3) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط4، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، 2004، ص42.
- (4) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص9.
- (5) المصدر نفسه، ص10.
- (6) عبدالعزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص16.

- (7) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، ص16.
- (8) المصدر نفسه، ص17.
- (9) علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق 1750-1831، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص18.
- (10) عبد الأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، ج3، ط1، المعارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص3.
- (11) سليمان فائق بك، تاريخ بغداد، ترجمة: موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد، 1962، ص27.
- (12) هاشم سوادى هاشم، تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني الى نهاية الرحب العالمية الاولى، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص59.
- (13) المصدر نفسه، ص59.
- (14) هاشم سوادى هاشم، المصدر السابق، ص60.
- (15) المصدر نفسه، ص60.
- (16) ستيفن همسلي لونكريك، ص202-203.
- (17) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1957، ص14.
- (18) البرت حوراني، تاريخ الشعوب العربي، ترجمة: نبيل صلاح الدين، مراجعة: عبدالرحمن الشيخ، ج2، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، دت، ص28.
- (19) زين العابدين شمس الدين نجم، المصدر السابق، ص227.
- (20) المصدر نفسه، ص227.
- (21) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص53.
- (22) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، ص17.
- (23) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا الى نهاية مدحت باشا، ص9.
- (24) عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، ط1، دار أين حزم، بيروت، 2004، ص381.
- (25) علي شاكور علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750 دراسة في أحواله السياسية، ط1، منشورات مكتبة 30 تموز، نينوى، 1985، ص104.
- (26) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا الى نهاية مدحت باشا، ص16.
- (27) رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة: موسى كاظم نورس، مكتبة النهضة، بغداد، دت، ص8.
- (28) علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص372.
- (29) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977، ص186.
- (30) إسماعيل أحمد باغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العيكان، الرياض، 1997، ص81.
- (31) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرف العربي 1514-1914، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص143.
- (32) خليل أيناالجيك، المصدر السابق، ص180.

- (33) عباس العزاوي المحامي، موسوعة تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج4، الدار العربية للموسوعات، بيروت، دت، ص335.
- (34) ينظر: عماد عبدالسلام رؤوف، الجيش القوي والمؤسسات العسكرية، مجموعة مؤلفين، حضارة العراق، ج8، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1984، ص ص 43-44.
- (35) أكمل الدين إجمان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، أستنبول، 1999، ص262.
- (36) عماد عبدالسلام رؤوف، المصدر السابق، ص44.
- (37) المصدر نفسه، ص47.
- (38) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص251.
- (39) طارق نافع الحمداني، ملامح سياسة وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، دت ، ص110.
- (40) المصدر نفسه، ص112.
- (41) المصدر نفسه، ص113.
- (42) طارق نافع الحمداني، المصدر السابق، ص115.
- (43) عباس العزاوي المحامي، المصدر السابق، ص336.
- (44) محمود شوكت ، التشكيلات والازياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة 1825م، ترجمة: يوسف نيسه ومحمود عامر، ط1، دار طلاس، دمشق، 1988، ص42.
- (45) المصدر نفسه ، ص45.
- (46) محمود شوكت، المصدر السابق، ص45.
- (47) المصدر نفسه ، ص53.
- (48) المصدر نفسه، ص52.
- (49) عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية - الايرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين ، دار النفائس، دم، دت، ص266.
- (50) محمود شكوت، المصدر السابق، ص78.
- (51) أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول العثماني ، دار الشروق ، بيروت، 1987، ص56.
- (52) روبر مانتران، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة: بشير السباعي، ج2، ط1، دار فكر للدراسات ، القاهرة، 1992، ص8.

المصادر

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. أحمد عبدالرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، بيروت، 1987.
2. إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.
3. جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
4. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية ، ط1، دار المسيرة، عمان ، 2010.
5. ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة، 1957.

6. طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، دت.
7. عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية - الايرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين ، دار النفائس ، دم، دت.
8. عبدالأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية ، ج3، ط1، المعارف للمطبوعات، بيروت، 2010.
9. عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968.
10. عبدالعزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967.
11. عباس العزاوي المحامي، موسوعة التاريخ العراق بين احتلالين ، ج4، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، دت.
12. عبدالمنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية ، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2004.
13. علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق 1750-1831، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1975.
14. علي شاکر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750 دراسة في أحوال السياسة ، ط1، منشورات مكتبة 30 تموز ، نينوى، 1985.
15. علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، دار الفجر، القاهرة، 2004.
16. عماد عبدالسلام رؤوف، الجيش القوي والمؤسسات العسكرية ، مجموعة مؤلفين ، حضارة العراق ، ج8، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1984.
17. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، دت.
18. محمد نيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1984.
19. محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل، بيروت، 1977.
20. هاشم سوادى هاشم، تاريخ الرعب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان ، 2010.

ثانياً: الكتب المعربة

1. أكمل الدين أحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، استانبول، 1999.
2. البرت جوراني، تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة: نبيل صلاح الدين، مراجعة: عبدالرحمن الشيخ ، ج2، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، دت.

3. خليل أيناالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، ترجمة: محمد . م. الأرنؤوط ، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002.
4. رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع الوزراء، ترجمة: موسى كاظم نورس، مكتبة النهضة ، بغداد، د.ت.
5. رويبر مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة: بشير السباعي، ج2، ط1، دار فكر للدراسات ، القاهرة، 1992.
6. ستيفن همسلي لونكر، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط4، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، 2004.
7. سليمان فائق بك ، تاريخ بغداد، ترجمة: موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد، 1962.
8. محمود شوكت ، التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة 1825 ، ترجمة: يوسف نيسه ومحمود عامر، ط1، دار طلاس، دمشق، 1988.

Military for in the Baghdad Eyalet Nahla Shaker Salem

Abstract

This research topic includes a study of the Ottoman military forces in the eighteenth century, their most important formations, and the administrative divisions of the forces from the beginning of Ottoman control over Baghdad in 1534 until the end of Mamluk rule in the eighteenth century. In preparing the research, I relied on sources specializing in the history of the Ottoman Empire and the modern history of Iraq. Because the Ottoman Empire divided Iraq into several provinces, Baghdad was certainly the most important due to its strategic location. Governors were appointed over them, and among their responsibilities was overseeing security and military order in all its forms. However, when the Mamluks assumed power in Baghdad, several changes occurred, which are explained in detail in the research pages regarding the formations and types of the army in the eighteenth century.